زيارة ترامب للسعودية لا تمثل أي مكسب للشعب السعودي

في أثناء زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية يوم الثلاثاء ١٣ مايو ٢٠٢٥ ، كتب حزب التجمع الوطني يوم الاربعاء ١٤ مايو ٢٠٢٥ بيان له يوضح موقفه من هذه الزيارة على حسابه على منصة إكس، وبدأ البيان بوصف زيارة ترامب التي أتت في وقت حالك تمر به المملكة العربية السعودية من الناحيتين السياسية والحقوقية، وأن زيارته للرياض ليست سوى تأكيداً على الانحياز الأميركي للأنظمة الاستبدادية على حساب القيم الإنسانية، والديمقراطية وكرامة الإنسان.

وعبّر الحزب عن أسفه أن السلطات السعودية بقيادة الحاكم الفعلي ولي العهد محمد بن سلمان يسعى إلى تحويل هذه الزيارة إلى منصة دعائية جديدة لتلميع صورته المهترئة داخلياً وخارجياً وإلى تأمين العرش على حساب الناس والشعب ومصالحهم.

وعدّ الحزب أن استقبال محمد بن سلمان لدونالد ترامب الذي امتلأ سجله المعروف بالتحريض، والشعبوية، والازدراء للمؤسسات الديمقراطية، ليس سوى صفعة في وجه كل المطالبين بالإصلاح وحقوق الإنسان في المملكة.

وأضاف الحزب في بيانه واصفاً ترامب أنه" لم يكن يوماً حليفاً للشعوب أو المدافعين عن العدالة، بل كان داعماً صريحاً للطغاة، ومبرراً لقمع المعارضين، ومتواطئاً مع الأنظمة الاستبدادية ما دامت تضمن المصالح الأميركية الاقتصادية والعسكرية".

ولفت الحزب أن زيارة ترامب قُدمت كحدث "استثنائي" في الإعلام الرسمي السعودي، ورأى أنها لا تمثل أي مكسب حقيقي للشعب السعودي، وأنها استمراراً في مسار تبادل المصالح الشخصية بين النخب السلطوية العابرة للحدود، على حساب الشعوب المغيبة والمقموعة وعلى حساب كرامتها وحقوقها وعلى حساب جيوبها المثقلة بالضرائب والرسوم التي تذهب لجيوب ترامب وفريقه.

وحذر حزب التجمع من الترويج لهذه الزيارة كإنجاز سياسي، لأنها في حقيقتها ليست إلا صفقة إذلال بين رجلين يمثلان ذروة الانحدار الأخلاقي في الحكم والسياسة، وشدد الحزب على أن أي تعاون سياسي أو اقتصادي لا يُبنى على أسس من الشفافية والاحترام والاستقلال السياسي واحترام الشعوب وخياراتها وقراراتها والمساءلة والاحترام المتبادل بين الدولة ومواطنيها وصفه بالتعاون الهش.

وأكد الحزب على موقفه الرافض بشكل قاطع جملة وتفصيلاً أي صفقة تتعهّد أو تمهّد لأي شكلٍ من أشكال التطبيع مع الاحتلال الصهيوني.

ولفت الحزب في بيانه أن السعودية لا تحتاج إلى زيارات استعراضية، بل إلى إصلاح سياسي شامل وإلى التصالح مع الشعب وإطلاق سراح المعتقلين، وضمان الحريات العامة.